

البيان الذي أدلى به مفوض الأمم المتحدة السامي
لحقوق الإنسان، السيد زيد رعد الحسين، في الجلسة العامة الأولى للجمعية،
المعقودة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦

الزملاء الموقرون،

السيد رئيس الجمعية،

السيدة رئيسة المحكمة،

السيدة المدعية العامة،

السيد المسجل،

السيد رئيس مجلس أمناء الصندوق الاستئماني للضحايا

أصحاب السعادة،

إننا نجتمع اليوم في ظل سحابة كبيرة من الشك، أطلقتها مرة أخرى بعض الدول الأطراف التي تسعى إلى ترك المحكمة وترك ضحايا أبغض الجرائم الدولية، وتركنا جميعاً نحن الذين قمنا بعمل شاق طوال سنوات من أجل المحكمة. فإذا كانت بعض الدول الأطراف - التي ظلت ظاهرياً في السنوات الأخيرة تتنكر في صورة بلدان تكرس أنفسها لحمل لواء المسؤولية الجنائية - تريد أن تغادر المحكمة فلتغادر.

ولكننا غير مقتنعين بأن موقفها هو برمتها مسألة مبدأ. بل على العكس من ذلك: إذ يبدو أنه يهدف بدرجة أكبر إلى حماية قادتها من الملاحقة القضائية. ومع ذلك فرغم أن الأقوياء يخشون المحكمة، فإن الضحايا في كل مكان يدافعون عن قيامها بدورها. إذ سيصعب كثيراً على ضحايا الجرائم الأساسية أن يفهموا السبب في هجر هذه الدول لهم - هي والدول التي لم تنضم قط إلى المحكمة - أو السبب في تركهم يقعون ضحايا مرة أخرى بالنظر إلى أن عمليات الانسحاب من المحكمة تحرمهم من الحق في الحصول على انتصاف وجبر.

وفي الأجل الطويل، سترجع هذه الدول إلى وضعها السابق في ضوء تقبل المزيد والمزيد من الدول للمحكمة. فالانضمام العالمي إلى المحكمة هو أمر متيقن منه؛ إذ لا بديل عن المحكمة الجنائية الدولية. صحيح أن المحكمة الأفريقية للعدالة وحقوق الإنسان ذات قيمة بالغة. ولكن حتى لو مُنحت هذه المحكمة ولاية جنائية بشأن الجرائم الدولية فإن مشروع بروتوكولها يحظر عليها بشكل محدد التحقيق مع "أي رئيس دولة أو حكومة حالي من دول الاتحاد الأفريقي... أو مع أي أي مسؤول آخر من كبار مسؤولي الدولة، بالاستناد إلى مهام مناصبهم، أثناء توليهم هذه المناصب". وبانسحاب القادة من نظام روما الأساسي، فإنهم قد يحمون أنفسهم بالحصانات - ولكن لن يكون ذلك إلا على حساب حرمان شعوبهم من الحماية التي تتيحها مؤسسة فريدة لا بد منها.

وإنني أحث الجمعية على أن يكون موقفها صلباً بشأن المادة ٢٧. فبينما يتيح نظام روما الأساسي إجراء تنقيحات، فينبغي عدم إجراء أي تغيير تحت تهديد الانسحاب، كما ينبغي ألا يمس أي تعديل مستقبلي المواد الحساسة من هذا النظام الأساسي. وعلى وجه التحديد، فإن مبدأ عدم الاعتراف بالصفة الرسمية هو مبدأ رئيسي، ويدخل ضمن صميم وجود المحكمة.

السيد الرئيس، هذا الوضع هو مصدر أسى لي. فقد ظلت البلدان الأفريقية تشكل العمود الفقري لهذه المحكمة، كما كان موقف قادتها مثالياً - على الأقل في الحقب الأولى للمحكمة. بل كثيراً ما كان هذا الموقف مهيباً في الواقع. فلم نكن نعرف سوى أفريقيا المتسمة بالشجاعة والملتزمة بالمبادئ. فعندما حدث، في مؤتمر روما، أن أطلق وفد الولايات المتحدة، بضغط من الكونغرس، هجوماً قاسياً على استقلالية المدعي العام للمحكمة، أحدث ذلك صمتاً مذهلاً لدينا. فلم يُسمع أي صوت في القاعة الحمراء بمقر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، وظل هذا

الصمت مخيماً طوال وقت طويل. فمن الذي يُبض له أن يرد على ذلك، وكيف؟ لقد اتجهت أنظارنا إلى وفد النرويج فكان يحدق في أوراقه، يكاد لا يتحرك. ونظرنا بقلق إلى وفد هولندا الذي كان يرمق بنظره إلى وفد النرويج! وأخيراً، رُفع علم إلى أعلى فانجذبت أنظارنا جميعاً في اتجاه مندوب ملاوي الذي تمكن بكل هدوء وأناقة ومهارة من عرض جوانب محاجة قانونية قوية شكلت إنقاذاً للموقف بما شكل لنا مصدر بهجة وارتياح. هذه هي أفريقيا التي كنا نحتاج إليها آنذاك وهي أفريقيا التي نحتاج إليها ونريدها اليوم، وإنه ليسرتني أن كثيراً من البلدان الأفريقية، بما في ذلك بوتسوانا وتنزانيا والسنغال وسيراليون وزامبيا وكوت ديفوار وملاوي ونيجيريا، قد أوضحت أنها لن تغادر المحكمة.

ولا تشكل التحديات المطروحة اليوم أول اختبار شديد يواجه المحكمة، بل ولن تكون هي آخر اختبار. إذ يتشكّل الآن عبر العالم اتجاه جديد حو القيادة الانعزالية غير القائمة على مبادئ. بل قد يتكشف المستقبل القريب عن الهجوم مجدداً على المحكمة. وسيطلب الأمر من الدول الأطراف الملتزمة حقاً بالمحكمة أن تتحمل بكل طاقتها وأن تسخر كل إمكاناتها من أجل مقاومة هذه التحديات. فهذا ليس هو وقت التخلي عن مواقفنا. بل هو وقت التحلي بالعزم والصلابة.

وتوحيد صفوف مؤسساتنا الدولية دفاعاً عن جميع ضحايا البربرية هو في حد ذاته أمر ضروري بما فيه الكفاية. بل يصبح اليوم الحفاظ على سلامة هذا النظام الدولي أمراً أكثر إلحاحاً في مواجهة الضغوط الهائلة التي تتكالب عليه اليوم، على الأقل بالنسبة إلى الدول الصغيرة التي تحتاج، من أجل أمنها هي، إلى ما يتيحها القانون الدولي وهذه المحكمة من مساندة وحماية.

لا تخونوا الضحايا ولا تخونوا شعوبكم أنتم. بل قفوا إلى جانب نظام روما الأساسي والمحكمة. وقد لا تتسم المحكمة بالكمال - لا من حيث تصميمها ولا من حيث عمليتها - شأنها في ذلك شأن أي مؤسسة أخرى، أو دولة أخرى لهذا الغرض. ولكنها على وجه الإجمال هي أفضل ما لدينا. فصير المذهب الفوضوي 'إلبرت هوبارد'، الذي تُوفي في عام ١٩١٥ فيما يمكن، عرضاً ومن باب المفارقات، أن نصنّفه على أنه جريمة حرب، قد أشار إلى أن "التقدم ينبع من استخدام الخبرة بذكاء." وما زال أوضح تنفيذ لملاحظة 'هوبارد' هذه هو أن نضع حداً لتدمير الحياة البشرية تدميراً مقصوداً وغير مشروع عن طريق الردع، وذلك بتخليص العالم من الإفلات من العقاب الذي يغذي هذه الجرائم.

وفي عالم يسير فيما يبدو على غير هدى بشكل متزايد، قد تكون الاضطرابات التي ستواجهها البشرية في قادم الأيام أكثر بكثير من أي تحدٍ شهدناه حتى الآن. وعلينا أن نختار. فنحن في مقدورنا الحفاظ على مجتمعاتنا عن طريق التمسك على نحو صلب بمبادئ العدل الذي ترتكز عليه هذه المؤسسة. كما أننا نستطيع أن نُلقِي بعيداً بمرتكبات القانون الموضوعية من أجل إنقاذ العالم من الأهوال - وأن نبتعد عن صرخات الضحايا في الوقت الذي يسحق فيه الإفلات من العقاب الرجال والنساء والأطفال في موجات العنف التي تندفق موجة بعد موجة.

وباسم مكتبي وباسم الكثيرين حول العالم، فإنني أحثكم على استحضار تصميمكم وأن تتكاتفوا بصورة جماعية مع هذه المؤسسة، فعندما تطغى التوترات ستجدوننا نحن جميع العاملين في مجتمع حقوق الإنسان نقف إلى جانبكم وإلى جانب هذه المحكمة، أعني محكمتنا نحن.